

أميركا: نمر من ورق، أخضر

إياد زيمور *

فلنلق سوية بهذه التجربة عزيزي القارئ: أبحث حولك أو فتش في ذاكرتك عن آخر مرة اشتريت فيها بضاعة كتب عليها «صنع في أميركا». إذا لم تكن تدخن سجائر مارلبورو فلا بد أنه قد مر وقت طويل على ذلك. وحتى إذا كنت تستعمل هاتفاً من شركة أبل الأميركية فتأكد أنه صنع في الصين كما معظم الإلكترونيات التي تستعملها أو الثياب التي تلبسها. ولكن لحظة قبل أن تتعجل بالاستنتاج بأنك أصبحت غير محتاج إلى الصناعة الأميركية عليك أن تفتش جيداً، جرب في محفظتك مثلاً. نعم إنها تلك الأوراق الخضراء... لقد صُنعت في أميركا بالفعل لأنها عملتها، وهي ربما أهم الأشياء التي لا تزال تحتاج إليها من تلك البلاد.

الصورة التي نملكها عن أميركا بأنها مركز الصناعة والتكنولوجيا في الكوكب هي صورة محلها التاريخ، ولكن ليس التاريخ البعيد. فمع نهاية الحرب العالمية الثانية خرجت مصانع أوروبا واليابان مدمرة بينما كانت المصانع الأميركية في أحسن حالاتها خصوصاً بعد النمو الهائل بسبب العقود العسكرية الضخمة أثناء الحرب. من نهاية الحرب الثانية إلى بداية السبعينيات عاشت أميركا أيامها الذهبية حتى أطلق على تلك المرحلة في الأدبيات الاقتصادية «العصر الذهبي للأسمالية». لا بد أنه للذين عاشوا في تلك المرحلة حتى في بلادنا، كان البراد عندهم ماركة «أدميرال» والسيارة «جي أم» والتلفاز «جي إي» وأنه باستثناء بعض المنافسة الأوروبية الهزيلة لم تكن إلا المصانع الأميركية تنتج للعالم.

ولم يدم الأمر طويلاً حتى استعادت اليابان عافيتها في بداية السبعينيات لتنتزع الريادة في صناعة السيارات والإلكترونيات. وفي منتصف الثمانينيات دخل لاعب أكبر وأخطر بكثير على الساحة الصناعية ما زال إلى اليوم في عز نموه، إنه الصين. في عام 2007 وصل الإنتاج الصناعي الصيني إلى 62% من قيمة نظيره الأميركي وفي عام 2011 خطاه ليصبح 120% وحتى على المستوى التجاري العام، بلغ حجم التجارة العالمية للصين 4,2 ترليون دولار متخطياً أميركا للمرة الأولى عام 2013.

هذا التحول هو الانتقال الأسرع في التاريخ الاقتصادي المعروف للقوة الصناعية ما بين دولتين. وعدا عن التطور في قيمة المنتجات الصناعية، تطورت التكنولوجيا الصينية في الصناعة حتى أصبحت بعض الصناعات غير ممكنة خارج الصين. فلو أرادت شركة أبل مثلاً العودة إلى أميركا لإنتاج هاتفها فهي لن تقدر على ذلك لأن البنية الصناعية الصينية قد كبرت بشكل يصعب منافستها أو تجاوزه.

هذا الانتقال السريع للقوة الصناعية إلى الصين قد حدث بسرعة أكثر بكثير من قدرة الوعي الفردي أو الجماعي على إدراكه. ففي ذهني وذهنك ما زالت الصين بلداً فقيراً تصنع الأشياء الرخيصة والرديئة، بينما هي في الواقع بلد يتمتع بأفضل بنية تحتية وصناعية على وجه الأرض. وما من مكان تظهر هذه الفجوة بين الوعي والحقيقة أكثر وضوحاً من ما هو موجود في النظام المالي العالمي، وبالخصوص في ما يتعلق بالدولار الأميركي.

الدولار رأس العملات الصعبة بلا منازع. هو المنتج الأميركي الوحيد الذي لم يراجع الطلب عليه. ولكن لماذا نحتاج إلى الدولار؟ يقول التبرير الاقتصادي الأول إن ما من بلد يمكن أن ينتج كل ما يحتاج إليه، وعليه فإنه سيحتاج إلى عملات الآخرين لشراء الأشياء التي لا ينتجها. وإذا لم يكن لديه ما يكفي من الأشياء لبيعها لهم بعملته تصبح عملتهم صعبة. وبما أن أميركا كان عندها كل ما يريد باقي العالم شراءه، كان الدولار هو العملة التي سيقبلها أيًا كان في هذا العالم. وعليه فإنه كان من الطبيعي جداً لسنوات طويلة أن تحتاج إلى الدولار أيام كان إنتاج العالم الصناعي يخرج من أميركا، ولكنه لم يعد مفهوماً الآن ضرورة استمرار هذا الأمر.

أما التبرير الاقتصادي الثاني فيقول إن العملة قد ظهرت أصلاً لتسهيل التبادل. فإذا كان عندك بقرة وتريد أن تشتري بيضة من بائع ورغيف خبز من بائع آخر فسيكون من الصعب عليك إتمام المبادلة، بينما لو حولت البقرة إلى كمية من المال المعترف به من الطرفين فسيسهل عليك الحصول على ما تحتاج. وجود عملة موحدة سيسهل التبادل لأن العملة هي رقم، والرقم يسهل قسمته وجمعه نسبة إلى قسمة وجمع البقرة مثلاً. وعندما تكون التجارة عالمية فيجب أن يكون هناك عملة معترف بها حول العالم

فإنه علينا أن نعكس الفكرة السائدة «ليتحرك المجتمع فإن على الفرد أن يحرق نفسه». في الحقيقة حتى يتحرر الفرد فإن على الفضاء الاجتماعي أن يتشكل بصورة تجعل من الحرية الفردية أمراً ممكناً. وهنا أنا لا أعني فضاء الحريات السياسية القانوني، بل أعني أمراً أكثر جذرية؛ حتى يتحرر الفرد، فعليه أن يتحرر من عالمه الداخلي عبر دخوله في فضاء رمزي اجتماعي يعطي لهذا العالم الداخلي معنى رمزياً مفهوماً. علينا أن نعيد صياغة رؤيتنا للواقع بحيث يكون بإمكاننا كأفراد أن نلتزم داخل قضايا ورغبات خارجية جماعية، رباعية الآن باديو مثلاً؛ السياسة الجذرية والعلم والفن والحب. وبهذا الالتزام سيصنع الفرد قانونه الداخلي بنفسه «معنى حياتي هو في نجاح هذا المشروع السياسي... أو في هذا الإنتاج الفني... إلخ».

هذا القانون الداخلي الذي يحرق الواحد منا من نفسه عبر الدخول في مجال جماعي هو الشيء الذي تمنعه النرجسية. بوصفها النمط النفسي المناسب للمجتمع الرأسمالي المتقدم. وفي غياب هذا المجال، سيعود الأمر الاجتماعي الخارجي، ولكن ليس في صورة أمر رمزي مفهوم (قانون داخلي) بل في صورة مبهمه ولكنها شديدة القهر «عليك أن تستمتع بالحياة»، «عليك أن تكون ناجحاً»، «عليك أن تكتشف مقدراتك الداخلية»... إلخ (تمتاز هذه الأوامر بأنها تأتي من الخارج ولكنها ملزمة بصورة غريبة في الوقت نفسه، مثلاً، تمتاز كذب التنمية البشرية بأنها تصنع أهدافاً معينة للأفراد من دون مشاورتهم «كيف تصنع أصدقاء؟»، «كيف تسيطر على الوقت؟»... إلخ. ولكن هذا التدخل الخارجي الغريب يأتي بسلطة مباشرة، ردة الفعل الأساسية للفرد الذي يقرأ عنوان كتاب التنمية البشرية هو الشعور بالذنب: «لماذا لست ناجحاً؟» وكأنه اقتنع سلفاً بأن من «واجبه» أن يصنع أصدقاء أو أن يلتزم بالمواعيد أو أن ينجح. وبالطبع لا تقدم هذه الكتب أي إجابة على سؤال «لماذا؟»... «لماذا علي أن أنجح؟» هي تتحرك من البداية القاهرة المبهمه وتبني عليها. تذكر فقط تلك الشخصية النمطية التي تتحرك باستمرار وبلا توقف في سعي نهائي نحو «النجاح» و«الشهرة» (والمال بالطبع، المال هو ال Master Signifier الذي يشمل تحته السعادة والنجاح وحتى الأخلاق، في عالم اليوم) وكأنها تؤدي مهمة أخلاقية، ولكنها في الوقت نفسه تقوم بذلك من دون أي تفسير واضح ويشعور دائم بأنها مجرد «أكذوبة». تلك الشخصية المثيرة للشفقة هي في الوقت نفسه الشخصية الأكثر «إنتاجاً لفائض القيمة» وهنا مربط الفرس.

(اعتمد في هذا المقال بشكل كامل على ورقة كتبتها سلافوي جيچك عام 1986 بعنوان «النرجسي المرضي، شكل الذاتية المطلوبة اجتماعياً») * كاتب سوداني

«استدلال» وحيد حول عرض الكتاب «لأسباب صعود العامل الطائفي الإسلامي بشكل مجتزأ ومنقوص» (صفحة 52)، فهو كان، بوضوح، عرضاً للعوامل المؤسسية للسلك السياسي، وليس الطائفي، عند الشيعة اللبنانيين، وهذا جلي في النص، وعنوانه «Patterns of Orientation Political Action»، أي أن الناقد اكتفى بقراءة عابرة للنص.

السؤال «لمن وُجّه الكتاب؟» سؤال جيد. وُجّه لشريحة القارئ باللغة الإنكليزية ممن لا تتوفر بين أيديهم مادة موضوعية عن «حزب الله» من خلال خطابه هو، وليس بالإسقاط عليه، ومقتضى الموضوعية عرض الأمور كما هي بلا تحيز، فاشتمل الكتاب على نصوص ربما يُعرض بعضها للمرة الأولى، وهي التي كانت تستأهل الإشارة إليها في النقد بالأولوية. وهذا التحليل المحيط (360 درجة)، والمنهجي، برغم كونه مركزاً، هو الجديد الذي يقدمه الكتاب.

Hezbollah: Change of Discourse. Beirut: Dar Al Mahajja, 2016. Print.

* كاتب لبناني

ولطالما كان الذهب هو هذه العملة ولكن حتى الذهب هو شيء لا يسهل قسمته وجمعه.

وليسست التقنية الحسابية بالأمر القليل. فبالنسبة إلى المؤرخ نيل فيرغسون، شكّل كتاب «ليبر أبتشي» في بداية القرن الثالث عشر للعالم الإيطالي «قيوناتشي» بداية النظام العالمي المالي الحالي لأنه برهن كيف يمكن لنظام الأرقام العربي أن يسمح بحساب الفوائد والتحويل بين العملات والمعادن، وهو أمر كان شبه مستحيل من قبل باستعمال الأرقام الرومانية السائدة في إيطاليا آنذاك. وهذا يكون الرقم العربي هو ما سمح بإنشاء أول مصرف حقيقي في العالم وهو مصرف عائلة ميديتشي.

ولكن حتى هذا التبرير الثاني قد أصبح أيضاً من التاريخ. فالقدرة الحسابية وعالمية القبول الذي يامنه الدولار والنظام المصرفي العالمي أصبح ممكناً تعويضه بفضل تقنيات الحوسبة والتواصل الجديدة. فانت تستطيع مثلاً أن تشتري بهاتفك المحمول (أصبح من فترة ممكناً الشراء بواسطة الهاتف من دون عملات ورقية أو بطاقات اعتماد) قطعة ترانزيستور من الصين مقابل تفاحة قطفها في لبنان وبعثها في الكويت، والصيني الذي باعك الترانزيستور ربما سيحصل بالنهاية على بعض قطرات الوقود الكويتي في سيارته.

ومن الأمثلة الأخرى لظهور البدائل الحسابية -



”

القدرة الحسابية وعالمية القبول الذي يؤهّنه الدولار والنظام المصرفي العالمي أصبح ممكناً تعويضه

“

التواصلية للعملات هو ظهور وتوسع العملات الرقمية مثل Bitcoin، وهي عملات نظرية تعيش بالكامل في عالم الإنترنت وتنتجها معادلات رياضية على الحواسيب بدلاً من البنوك المركزية للدول. الاحتمالات الحسابية مفتوحة بقدر ما يكون هناك إرادة وإبداع، فالهاتف الذي تحمله في يدك هو حسابياً متفوق على ذاك الكمبيوتر في حاملة الطائرات الأميركية خلال الستينيات والذي كان بحجم غرفة.

العصا الاقتصادية الأميركية هي في الأغلب عصا حسابية تواصلية. فلننظر إلى مثال العقوبات الاقتصادية القاسية والطويلة التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران. لم تعان إيران من أي نقص مزعج من حرمانها من البضائع الأميركية (باستثناء في الطيران المدني وهو أمر كان غير ممكن لولا الضعف الأوروبي والتأخر الصيني الذي تعمل على معالجته بسرعة قياسية). الألم الحقيقي الذي أصاب إيران كان في النظام

المصرفي، وبالتحديد كان بسبب إخراجها من نظام سويفت SWIFT مما أصاب تجارتها بشكل شبه كامل.

السويفت هو باختصار نظام لتبادل الرسائل بين البنوك. بمعنى آخر هو أمر شبيه بالبريد الإلكتروني مع بعض الإضافات في مجال الأمان والمكنة. وعليه فإن كل المراسلات اللازمة للتجارة بين المصارف العالمية تتم عبر هذا النظام. شكّل السويفت عند إنشائه عام 1974 قفزة تقنية كبيرة في القدرات الحسابية - التواصلية لأنه حل محل التيليكس الورقي (لمن لا يذكر التيليكس فهو نسخة رديئة من الفاكس). ومن الناحية التقنية استعمل السويفت نظام اتصالات شبيه بالإنترنت الحالية، وكان ذلك أمراً ثورياً آنذاك لأنه ظهر قبل وقت طويل من ظهور الإنترنت (خارج الأوساط العسكرية الأميركية). ولكن اليوم مع انتشار الإنترنت أصبح السويفت منتج سهل منافسته تقنياً وهو أمر قامت به بالفعل شركة كندية تدعى RIPPLE.COM.

وإذا نظرنا من الناحية الاقتصادية والقانونية فإن أميركا يجب أن لا تتمتع بأي نفوذ استثنائي على السويفت، ولكن على الأغلب فإن هذا النفوذ يأتي من البلطجة على الشركاء الضعفاء مثل الأوروبيين. فرغم أن السويفت هو مملوك من قبل شركة بلجيكية فإن الهيمنة الأميركية عليه شاملة، لدرجة أنه في عام 2012 قامت الولايات المتحدة بمصادرة حوالة مالية بين ضابط شرطة دنماركي وشركة المانية لتسديد ثمن شحن من السيجار الكوبي. ومع أن الحوالة تمت بين دولتين في الاتحاد الأوروبي لتجارة شرعية بالكامل حسب قوانين هاتين الدولتين، فإن المصادرة تمت بعنوان سخيف هو مخالفة قانون أميركي للعقوبات على كوبا. ورغم تدخل وزير الخارجية الدنماركي فإن ضابط الشرطة لم يستطع أبداً استعادة أمواله. وليست هذه الحالة إلا مثلاً على الطريقة المتعجرفة التي تعامل فيها أميركا الأوروبيين، مثل إجبارها لمصارف سويسرا على كسر قوانين السرية المصرفية أو فرض عقوبات ضخمة على شركاتها (9 مليارات دولار على مصرف باريبا لتعاونها مع إيران) لقيامها بأمور شرعية على حسب قوانين بلادها. إضافة إلى ذلك تقوم الولايات المتحدة بالتنصت على كل المراسلات الداخلية لهذا النظام وتحصل على كل المعلومات الشخصية للمتعاملين بعنوان مكافحة الإرهاب في مخالفة واضحة لكل القوانين الأوروبية. والغريب هو العجز السياسي المستمر لأوروبا عن وقف هذا التحدي للحقوق المدنية الأوروبية وفشل كل مساعي البرلمان الأوروبي في معالجة هذه المشكلة.

ومما يثبت أن هذه الهيمنة الأميركية هي سياسية وليست تقنية أو اقتصادية هو التردد الكبير الذي أصاب الغرب حين حاول استعمال هذا السلاح في وجه روسيا أو في وجه الصين، لأن كليهما قد حُضر البديل من نظام السويفت (نظام CIPS الصيني و SPFS الروسي) وهو ما تخشاه أميركا بشدة.

تمثل اليوم أميركا وضع متمنر قوي قد استنفد شبابه ولكنه مع ذلك ما زال يستعمل سمعته ليرهب خصومه. أميركا القوة الصناعية انتهت وأصبح اقتصادها اقتصاد خدمات بمعظمه (حالياً 80% خدمات و20% زراعة وصناعة). ورغم انتهاء الأسباب الموضوعية للهيمنة الاقتصادية الأميركية بسبب انتشار تكنولوجيا الاتصالات وانتقال القوة الصناعية إلى آسيا، فإن هذه الهيمنة مستمرة ربما لأن أحداً من اللاعبين الكبار لم يأخذ قراراً بتغيير الستاتيكو. العملة الخضراء والنظام المصرفي العالمي، أداتا أميركا الخليفتان. هما هكذا ما دام أحداً لم يقدم على تجاوزهما. يحتاج الأمر إلى قليل من الإبداع والكثير من الإرادة لتمزيق هذا النمر الورقي.

ولحماية هذا السلاح الهش تستعمل أميركا أدوات التلاعب بالعقول وصناعة الوهم من خلال ماكيناتها الإعلامية والثقافية لإقناع الآخرين بأنهم لا يستطيعون أن يستغنوا عن عملتها أو عن مصارفها. هذا التخمّر والاستعلاء هو ديدن المستعمر الدائم. في فيلم الحريق (Burn) لمارلون براندو (1969)، يتوجه الأخير «لصديقه» خوسيه التائر الكاربيبي الأسمر الذي قاد ثورة ناجحة لطرد المستعمر البريطاني ناصحاً إياه بأن يسلم اقتصاد بلاده للتجار الإنكليز قائلاً: «خوسيه... هل تعرف سعر السكر في بورصة لندن؟ كيف ستبيع محصول بلادك؟ من سيدبر قطاعاتك؟ الحضارة هي أمر معقد وهي ليست لك بل للرجل الأبيض».

بالفعل الحضارة أمر معقد... لمن لا يجيد الاعيبيها.

* أستاذ جامعي